ملخص باللغة العربية

استهدفت هذه الدراسة التعرف على طبيعة حيوية المنظمات الاجتماعية الريفية موضوع الدراسة بمحافظة الفيوم، وتقدير حجم الفجوة بين درجة الحيوية الراهنة ودرجة الحيوية المثلى للمنظمات الاجتماعية الريفية المدروسة، وتقدير درجة التباين في حيوية المنظمات الاجتماعية الريفية موضوع الدراسة بمحافظة الفيوم، والتعرف على العوامل المرتبطة والمؤثرة على مستوى حيوية المنظمات الاجتماعية الريفية موضوع الدراسة بمحافظة الفيوم، والتعرف على العوامل المرتبطة والمؤثرة على مستوى استفادة المحيط الاجتماعي للمنظمات الاجتماعية الريفية موضوع الدراسة، التعرف على أهم المشكلات التي تقف حائلا دون حيوية المنظمات الاجتماعية الريفية، وكذلك مقترحات حلها من قبل مديرين هذه المنظمات والمستفيدين منها.

وقد اشتمل الإطار المرجعي والمنهجي للدراسة على عرض لمفهوم وخصائص المنظمات الاجتماعية، حيث تم إلقاء الضوء على مفهوم المنظمة الاجتماعية، وخصائصها، وتركيبها، وأسس ومعايير تصنيف المنظمات الاجتماعية، ومكوناتها، وأهداف المنظمات الاجتماعية، والمنظمة الاجتماعية كنسق اجتماعي مفتوح.

كما تناول الاطار المرجعي والمنهجي للدراسة أيضا أهم مداخل الفكر التنظيمي، حيث تناول المداخل الكلاسيكية للفكر التنظيمي(النموذج الأمثل للبيروقراطية، نموذج الإدارة العلمية، نموذج التقسيمات الإدارية)، المداخل السلوكية في الفكر التنظيمي (نموذج العلاقات الإنسانية، النموذج السلوكي)، المداخل الحديثة في الفكر التنظيمي (نموذج اتخاذ القرارات، النموذج الظرفي أو الموقفي)،

وتناول أيضا الاطار المرجعي والمنهجي للدراسة مفهوم الحيوية المنظمية والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة، حيث تناول مفهوم الحيوية المنظمية، ومفهوم الفعالية، ومفهوم الكفاءة، ومفهوم الكفاية، ومفهوم الأداء، كما تناول أيضا الإطار النظري نبذة عن المنظمات الاجتماعية الريفية في جمهورية مصر العربية (المنظمات التعليمية، الجمعيات التعاونية الزراعية، الوحدات المحلية القروية، جمعيات تنمية المجتمع المحلي).

كما اشتمل ايضا الاطار المرجعي والمنهجي للدراسة على استعراض بعض الدراسات السابقة التي أجريت في مجال المنظمات الاجتماعية الريفية، تم تصنيف هذه الدراسات إلى دراسات تناولت منظمة بعينها، ودراسات تناولت المنظمات الاجتماعية بصفة عامة، تلاها تعقيب على هذه الدراسات التي تم استعراضها.

وقد تم اختيار محافظة الفيوم لإجراء هذه الدراسة عليها حيث تعد محافظة الفيوم إحدى محافظات إقليم شمال الصعيد، وهي من المحافظات الريفية، وتضم ستة مراكز هي: الفيوم – سنورس– ابشواى – اطسا– طاميه – يوسف الصديق، ونظرا لصعوبة دراسة جميع مراكز وقرى المحافظة تم اختيار مركز اطسا، لأنه اكبر المراكز الريفية في عدد السكان وعدد والمنظمات الاجتماعية، وتم استخدام تصنيف "بلاو وسكوت" لتحديد المنظمات التي سوف تتناولها الدراسة حيث تم تناول المنظمات التعليمية كمثال للمنظمات الحكومية، والجمعيات التعاونية الزراعية كمثال للمنظمات الاقتصادية النفعية،

والوحدات المحلية القروية كمثال للمنظمات السياسية، وجمعيات تنمية المجتمع المحلي كمثال للمنظمات الأهلية.

تم دراسة إجمالي الوحدات المحلية الموجودة بمركز اطسا والبالغ عددها (١٢ وحدة)، وكذلك إجمالي الجمعيات التعاونية الزراعية والبالغ عددها (٤٥) وحدة محلية، أما المنظمات التعليمية فنظرا لان أعداده كبيرة ومنتشرة في جميع أنحاء مركز اطسا، تم اخذ عينة عشوائية منتظمة بنسبة ٤٥% من هذه المدارس فبلغ عددها (٨٥ مدرسة)، وبالنسبة لجمعيات تنمية المجتمع المحلي فقد وجد ان الجمعيات التي تعمل فعليا على ارض الواقع هي (٤٥ جمعية) تم دراستها جميعا، وللتعرف على درجة الاستفادة من المنظمات الاجتماعية الريفية تم اختيار قرية بطريقة عشوائية (قرية مطول) بلغ إجمالي عدد الأسر ٥١٢٨ أسرة تم سحب عينة عشوائية منتظمة من هذه الأسر نسبتها ٥% وبذلك بلغ حجم عينة المستفيدين (٢٥٦ أسرة).

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيانين مختلفين أولهما: خاص بمديرين المنظمات الاجتماعية الريفية، أما الثاني: فقد اختص بجمهور المستفيدين من خدمات تلك المنظمات، وقد تم استيفاء بيانات الاستبيان الخاص بمديرين المنظمات الاجتماعية الريفية من خلال المقابلة الشخصية مع مدير المنظمة، في حين تم استيفاء البيانات الخاصة بجمهور المستفيدين من خلال المقابلة الشخصية مع أرباب الأسر، وقد تم جمع البيانات خلال شهري يناير وفبراير ٢٠١٣م.

استخدم في تحليل بيانات هذه الدراسة أكثر من أسلوب إحصائي لتحقيق أهدافها واختبار فروضها، حيث استخدمت الدرجات التائية ف وقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية مثل النسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وجداول التوزيع التكراري وذلك لعرض ووصف البيانات، كما استخدم معامل ارتباط بيرسون، كما استخدم أسلوب تحليل الانحدار المتعدد التدريجي وقد استخدم معامل التحديد (R^2) لتحديد نسبة التباين في المتغير التابع المفسر بواسطة المتغيرات المستقلة.

وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

أ- النتائج الخاصة بتوزيع المنظمات الأربعة المدروسة وفقاً للمتغيرات المستقلة المدروسة:

١- ان النسبة الأكبر لكل من: الجمعيات التعاونية الزراعية والوحدات المحلية القروية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي هي منظمات قديمة يزيد عمرها عن ٢٠ عام حيث بلغت نسبتهم (٧٧،٨%، ٥٨،٣%، ٤٦،٦%) على التوالي.

٢- ان النسبة الأكبر لكل من: المنظمات التعليمية وجمعيات تنمية المجتمع (٦٠،٠%، ٨٠،٠%) تخدم قرية واحدة، في حين ان النسبة الأكبر من الوحدات المحلية القروية والجمعيات التعاونية الزراعية (٦٦،٧%، ٦٨،٩%) تخدم أكثر من قرية تابعة.

٣- ان النسبة الأكبر من المنظمات الأربعة عدد سنوات خبرة مدير المنظمة بها قليل (٥٨،٨%، ٦٠،٠%، ٥٣،٣%، ٥٠،٠%) للمنظمات التعليمية والجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي والوحدات المحلية القروية على التوالي.

٤- ان النسبة الأكبر من المنظمات الاجتماعية الأربعة المدروسة لديها مستوى انغماس وظيفي متوسط ومرتفع.

٥- ان النسبة الأكبر من المنظمات الاجتماعية الريفية الأربعة المدروسة لديها مستوى متوسط من المتغيرات التالية: الروتين المنظمي، والمشاركة في اتخاذ القرارات، والانتقائية، والرسمية، واللامركزية، والاتجاه نحو التنسيق المنظمي.

٦- ان كل من: المنظمات التعليمية، والجمعيات التعاونية الزراعية، وجمعيات تنمية المجتمع المحلي لديهم مستوى مرتفع من وضوح قواعد العمل (٥٧،٦%، ٤٢،٢%، ٤٨،٩%) على التوالي، في حين ان الوحدات المحلية القروية لديها مستوى متوسط من وضوح قواعد العمل (٥٨،٣%)، وبلغت نسبة الوحدات المحلية التي لديها مستوى منخفض من وضوح قواعد العمل(٢٥%)، وبذلك تبلغ نسبة الوحدات المحلية التي لم تكون قواعد العملو اضحةتماماً لديها حوالي (٨٣%).

ب- النتائج الخاصة بوصف محاور الحيوية المنظمية:

١- ان معظم المنظمات الاجتماعية الريفية الأربعة المدروسة ذات درجات متوسطة إلى منخفضة من تحقيق الأهداف الخاصة بهذه المنظمات (٦٤،٧%، ٥٧،٨%، ٧١،١%، ٥٠،٠%) لكل المنظمات التعليمية والجمعيات التعاونية الزراعية، وجمعيات تنمية المجتمع المحلي والوحدات المحلية القروية على الترتيب.

٢- ارتفاع مستويات التخطيط لكل من جمعيات تنمية المجتمع المحلي والوحدات المحلية القروية (٥٥،٦%، ٦٦،٦%)، في الوقت الذي كانت درجة التخطيط متوسطة (٦٩،٤%، ٦٤،٤%) في كل من المنظمات التعليمية والجمعيات التعاونية الزراعية.

٣- وتشير النتائج الخاصة بمحور التنفيذ إلى ارتفاع معدلات التنفيذ في الوحدات المحلية القروية (٥٠%)، في الوقت الذي كانت فيه معدلات التنفيذ متوسطة لبقية المنظمات.

٤-ارتفاع دافعية الانجاز لدى العاملين بكل من المنظمات التعليمية والوحدات المحلية القروية (٥٦،٥%، ٥٨،٣%) على الترتيب، في حين كانت دافعية الانجاز متوسطة في كل من الجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي (٤٦،٧%، ٤٢،٢%) على الترتيب.

٥- ان قدرة المنظمات الاجتماعية المدروسة على تقديم الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف كانت منخفضة إلى متوسطة (٩٢%، ٨٧%، ٨٤%، ٧٤%) لكل من المنظمات التعليمية والجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي والوحدات المحلية القروية على الترتيب.

٦-انخفاض مستويات تنمية القدرات لدى الجمعيات التعاونية الزراعية و الوحدات المحلية القروية (٦٦،٧%، ٥٠،٠%) على الترتيب، وكذلك الحال فان تنمية القدرات كانت متوسطة إلى منخفضة في كل من المنظمات التعليمية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي.

٧- تشير النتائج الخاصة بدرجة الحيوية المنظمية الكلية إلى ان المنظمات الاجتماعية الأربعة المدروسة ذات حيوية منظمية متوسطة إلى منخفضة (٨٦%، ٦٢%، ٨٠%، ٨٣%) لكل من

المنظمات التعليمية والجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي والوحدات المحلية القروية على الترتيب.

جـ- النتائج الخاصة تقدير حجم الفجوة بين درجة الحيوية المنظمية الراهنة للمنظمات الاجتماعية الريفية ودرجة الحيوية المثلى التي يجب أن تكون عليه:

١- ان حيوية المنظمات التعليمية ليست بالقدر الذي يسمح لها بالعمل بكفاءة حيث بلغت فجوة الحيوية بها (٣٤،٢%).

٢- أما حجم الفجوة في الجمعيات التعاونية الزراعية (٤٢،٣%) فيعكس المستوى المتردي لتلك الجمعيات التي من المفترض ان يعول عليها تقديم الخدمات الإنتاجية والتسويقية للمزارعين بالريف المصري.

٣- كذلك الحال بالنسبة لجمعيات تنمية المجتمع المحلي حيث أوضحت النتائج ان حجم فجوة الحيوية بها (٣٦%).

٤-وأخيرا بالنسبة للوحدات المحلية القروية كمنظمات تنموية فقد كشفت نتائج الدراسة ان نسبة الفجوة في حيوية الوحدات المحلية القروية بلغت (٣٢،٨%).

د- النتائج الخاصة بالتعرف على العوامل المرتبطة والمؤثرة على مستوى حيوية المنظمات الاجتماعية الريفية موضوع الدراسة بمحافظة الفيوم..

١-ان هناك إحدى عشر متغيرا ثبتت معنوية العلاقة الارتباطية بينها وبين حيوية المنظمات الاجتماعية الريفية، وهذه المتغيرات هي: عدد القرى التي تخدمها المنظمة، عدد سكان القرى التي تخدمها المنظمة، الانغماس الوظيفي، الاتصال الداخلي، الروتين المنظمي، المشاركة في اتخاذ القرارات، الانتقائية، وضوح قواعد العمل، درجة المعاناة من المشاكل، الاتجاه نحو التنسيق المنظمي، العلاقات بين العاملين.

٢- يوجد أربعة متغيرات ثبت معنوية تأثيرها على حيوية المنظمات الاجتماعية الريفية، تفسر جميعها حوالي (٤٦،٨%)من التباين في درجة حيوية المنظمات الاجتماعية الريفية محل الدراسة و هي (مرتبة تنازلياً حسب أهميتها): الانغماس الوظيفي، عدد سكان القرى التي تخدمها المنظمة، الاتصال الداخلي، درجة المعاناة من المشاكل.

هـ- النتائج الخاصة بوصف مستويات استفادة الجمهور المستهدف من المنظمات الاجتماعية الريفية محل الدراسة:

١- ان هناك ارتفاع مستوى الاستفادة من المنظمات التعليمية بالمقارنة بغيرها من المنظمات الثلاثة الأخرى حيث بلغت نسبة من هم في الفئة المرتفعة حوالي (٦٠،٥%).

٢- ان هناك انخفاض درجة الاستفادة من الجمعيات التعاونية الزراعية حيث بلغت نسبة الفئة المنخفضة الاستفادة (٤٤،٥%).

٣- كذلك أظهرت النتائج انخفاض درجة الاستفادة من جمعيات تنمية المجتمع المحلي حيث بلغت نسبة من هم في الفئة المنخفضة (٤٧،٧%).

٤- كذلك انخفضت درجة الاستفادة من الوحدات المحلية القروية حيث بلغت نسبة من هم في الفئة المنخفضة (٤٣،٨%).

و- النتائج الخاصة بأهم المشكلات التي تعاني منها المنظمات الاجتماعية الريفية ومقترحات الحل:

١- أوضحت نتائج الدراسة تركيز مديرين المنظمات الاجتماعية الريفية محل الدراسة أثناء عرض المشكلات التي تواجه هذه المنظمات على قصور الجوانب المادية والمالية مثل: (نقص الميزانية- وعدم كفايتها لتقديم المشروعات التنموية والأنشطة المختلفة، وقلة المرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين بالمنظمات، وعدم مناسبة المبنى لأداء العمل، ونقص الأثاث والإمكانيات التجهيزية، ونقص الآلات والمعدات والأجهزة الحديثة)، وقصور الموارد البشرية مثل(قلة فرص التدريب للعاملين بالوحدة، ونقص عدد العاملين)، أي انه يمكن القول ان هناك تركيز من مديرين المنظمات الاجتماعية على المشكلات الخاصة بالمدخلات التنظيمية. علاوة على ذلك فقد جاءت مقترحات مديرين المنظمات الاجتماعية الريفية المدروسة متسقة مع ما ذكروه من مشكلات، حيث ركزت مقترحاتهم على دعم القدرات المالية للمنظمة، بالإضافة إلى العمل على رفع كفاءة المعدات والآلات والأجهزة الموجودة لديها.

٢- وفي الوقت الذي اتفق جمهور المستفيدون من المنظمات الاجتماعية الريفية مع مديرين المنظمات الاجتماعية على بعض المشكلات التي تواجه هذه المنظمات، إلا أنهم ركزوا بدرجة اكبر في عرضهم للمشكلات التي تعاني منها المنظمة على عدم كفاية مخرجات المنظمة مثل (نقص الأنشطة والخدمات التنموية، عدم قدرة المنظمة على استحداث أنشطة جديدة تتناسب مع التغيرات الموجودة في المجتمع، وقصور العمليات الإدارية داخل المنظمة وشدة تعقيدها). وقد جاءت مقترحات جمهور المستفيدين أيضا متسقة مع ما سبق عرضه من مشكلات، حيث ركزت مقترحاتهم على الاهتمام بالأنشطة المختلفة والمشروعات التي تقدمه كل منظمة وخاصة المشروعات الإنتاجية، الحد من التعقيدات الإدارية والروتين وتفعيل الدور الرقابي على المنظمات الاجتماعية المختلفة.

وقد خلصت الدراسة إلى مناقشة أهم نتائجها فضلا عن صياغة مجموعة من التوصيات التي قد تفيد المهتمين بمجال المنظمات الاجتماعية الريفية بصفة عامة، والمسئولين التنفيذيين عن المنظمات الاجتماعية المدروسة بصفة خاصة.